MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

كانون ثاني 2026

أبرز ما في العدد:

- تواصل إسرائيل احتجاز إيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الفلسطينية منذ ثمانية أشهر على التوالي، ما اضطر السلطة الفلسطينية إلى الاستمرار في صرف رواتب جزئية، ومراكمة المزيد من المتأخرات، وأدى إلى استمرار الزيادة في الدين العام. ولا يزال الدعم الخارجي للموازنة العامة غير كافٍ لتجنب أزمة مالية أعمق، في الوقت الذي تواجه فيه السلطة الفلسطينية ضغوطا إضافية نتيجة الدعاوى القضائية الإسرائيلية التي تسعى إلى فرض المزيد من الاقتطاعات على إيراداتها.
- خلال العام 2025، سجل الاقتصاد الفلسطيني نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4% (مدفوعًا بتعاف هش في الضفة الغربية إلى جانب استمرار الانكماش في قطاع غزة)، إلا أن الناتج المحلي بقي أقل من مستواه في العام 2023 بنحو 24%، ما يعكس خسائر اقتصادية فادحة وهشاشة هيكلية عميقة. وتشير التوقعات لعام 2026 إلى نمو ضمن سيناريو الأساس يتراوح ما بين 4.1% و4.5%، على الرغم من أن النتائج لا تزال تعتمد بشكل كبير على التطورات السياسية ومسار جهود إعادة الإعمار.
- في ظل أزمة تكدس الشيكل وما يلوح من مخاطر قطع علاقات المراسلة المصرفية، تكثف سلطة النقد الفلسطينية مشاركاتها الدولية رفيعة المستوى، وتمضي قدماً في الإصلاحات المحلية.
- أواخر العام 2025، أطلقت وزارة العمل المنصة الوطنية لمواءمة فرص العمل "JobMatch" المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بهدف تحسين الربط بين الباحثين عن عمل والوظائف المتاحة في سوق العمل، ومعالجة فجوة المهارات وعدم مواءمة العرض مع الطلب. وبرغم ذلك، ومع وصول البطالة إلى قرابة 78% في قطاع غزة و28% في الضفة الغربية، يظل التعافي الحقيقي لسوق العمل مرهوناً بتخفيف القيود الإسرائيلية، والبدء في إعادة الإعمار، وخلق بدائل ناجعة للوظائف المفقودة في إسرائيل.

تم إعداد هذه النشرة بدعم من
مؤسسة فلسطين للتنمية

فلسطين للتنمية
Palestine For Development
PIF Social Investment Subsidiary

1- تطورات الوضع المالي للسلطة الفلسطينية

تواصل إسرائيل احتجاز عائدات المقاصة التي تجمعها نيابةً عن السلطة الوطنية الفلسطينية للشهر الثامن على التوالي، ما فاقم من عجزها المالي. وفي 12 كانون الثاني، صرفت السلطة الفلسطينية 60% من رواتب شهر تشرين الأول لحوالي 172 ألف موظف/ة في القطاع العام، بحد أدنى 2,000 شيكل إسرائيلي.[1] وتُقدّر فاتورة رواتب الموظفين العموميين الشهرية بنحو 690 مليون شيكل إسرائيلي، أي ما يقارب نصف إجمالي الإنفاق العام. ويرتفع هذا الرقم إلى أكثر من مليار شيكل إسرائيلي عند إضافة رواتب نحو 119 ألف متقاعد ومتلقي أشباه الرواتب.

ومع احتجاز إسرائيل كامل إيرادات المقاصة طوال هذه الفترة الطويلة، والتي تُمثل حوالي 68% من إجمالي الإيرادات العامة، إضافة إلى البيئة الاقتصادية الصعبة التي تُعيق توسيع نطاق تحصيل الضرائب المحلية، أصبحت قدرة الحكومة الفلسطينية على الاستمرار في دفع رواتب جزئية مرهونة بتوفر دعم خارجي للموازنة، والاقتراض المتزايد من المصارف العاملة محلياً.

وخلال الأحد عشر شهرا الأولى من العام 2025، ارتفعت إيرادات المقاصة بنحو 5.3% على أساس الاستحقاق مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2024، لتصل إلى 9.5 مليار شيكل إسرائيلي.[2] ومع ذلك، انخفضت الأموال المخصصة للسلطة الفلسطينية بنحو 6.9%، لتصل إلى 5.9 مليار شيكل إسرائيلي. ولم يتجاوز ما حُوِّل فعليا من هذا المبلغ إلى السلطة الفلسطينية بين كانون ثاني وأيار 2025، 1.95 مليار شيكل إسرائيلي فقط، في حين اقتطعت إسرائيل المبلغ المتبقي بقرار أحادي الجانب تحت بند صافي الإقراض (3.9 مليار شيكل إسرائيلي)، بما في ذلك مبالغ حُمّلت على السلطة الفلسطينية لتغطية ديون شركات القطاع الخاص المُزودة للخدمات.

وبلغت إيرادات المقاصة المحتجزة بعد الاقتطاعات 3.6 مليار شيكل إسرائيلي خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2025، ما يمثل زيادة بنسبة 34% مقارنةً بالعام 2024، يضاف إليها 5.8 مليار شيكل إسرائيلي محتجزة خلال الفترة ما بين 2021 و2024. وفي ظل غياب مصادر تمويل بديلة لسد هذه الفجوة، اضطرت السلطة الفلسطينية إلى الاعتماد على اقتراض إضافي من المصارف، ومواصلة دفع رواتب جزئية، ومراكمة المزيد من المتأخرات للموردين والموظفين. وبحلول تشرين الثاني 2025، بلغت المتأخرات المتراكمة 15.1 مليار شيكل إسرائيلي، ما يعكس زيادة بنسبة 26% مقارنةً بتشرين الثاني 2024، وزيادة حادة بنحو 180% منذ تشرين الثاني 2021، علما بأن هذه المتأخرات غير مدرجة في أرقام الدين العام الرسمية. وفي الوقت ذاته، ارتفع الاقتراض من المصارف بنسبة 10% منذ تشرين ثاني 2024، وبنسبة 46% منذ تشرين ثاني 2021، ليصل إلى 9.7 مليار شيكل إسرائيلي.

1 https://www.bnews.ps/ar/node/26827
2 https://pmof.ps/documents/accounts/monthly/2025/November.2025.pdf

جدول 1: الإيرادات والنفقات والتمويل والدين الحكومي (على أساس الاستحقاق)، كانون ثاني–تشرين ثاني 2023 - 2025 (مليون شيكل إسرائيلي)

البند	كانون ثاني-تشرين ثاني 2023	كانون ثاني-تشرين ثاني 2024	كانون ثاني-تشرين ثاني 2025
إجمالي الإيرادات	**16,496.9**	**13,174.8**	**14,075.2**
إيرادات المقاصة	10,988.7	9,010.1	9,490.6
إيرادات ضريبية	3,701.6	2,800.1	2,939.9
إيرادات غير ضريبية	1,512.4	1,171.1	1,401.9
متحصلات مخصصة	445.9	341.1	339.4
الارجاعات الضريبية (-)	151.6	147.7	96.6
مجموع النفقات	**16,778.3**	**16,475.6**	**16,123.7**
الأجور والرواتب	7,646.9	7,632.5	7,627.1
غير الأجور	750.4	764.2	767.4
استهلاك السلع والخدمات	2,812.7	2,409.4	2,603.1
نفقات تحويلية	2,781.3	2,688.3	2,314.7
نفقات أخرى	1,068.1	1,267.9	1,334.2
صافي الإقراض	1,273	1,372.2	1,137.8
مدفوعات مخصصة	445.9	341.1	339.4
النفقات التطويرية	**1,214.3**	**892.2**	**736.3**
الرصيد قبل المنح والمساعدات والتمويل	**1,495.7-**	**4,193-**	**2,784.7-**
الدعم الخارجي للموازنة العامة	755.2	2,307.8	1,626.8
التمويل التطويري	414.2	438.5	436.3
صافي التمويل من البنوك المحلية	1222.1-	1037.2	917.7
متأخرات النفقات (الصافي التراكمي)	4,603	4,801.8	5,145.9
إيرادات المقاصة المحتجزة	1,555.6-	2,694-	3,609.4-
متأخرات السلع والخدمات والتطويري	1,610.7-	1,801.2-	1,801.2-
الدين العام	12,724.32	15,295.36	15,766.35
سعر صرف الدولار/شيكل	3.4	3.67	3.7

على الرغم من إطلاق التحالف الطارئ لدعم الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في أيلول 2025،[3] والذي تعهدت الدول الأعضاء من خلاله بتقديم 200 مليون دولار أمريكي على مدى 12 شهرًا،[4] وتكثيف السلطة الفلسطينية جهودها لتأمين دعم إضافي للموازنة،[5] تُظهر أحدث البيانات المتوفرة تراجعا بنحو 29.5% في إجمالي الدعم الموجه للموازنة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2025 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2024، ليصل إلى 1.6 مليار شيكل إسرائيلي. وفي سياق هذه الجهود، قام وزير المالية والتخطيط، د. اسطيفان سلامة، مؤخرًا بزيارة إلى إسبانيا، حيث تركزت المداولات على حشد موارد إضافية من خلال التحالف الطارئ وتوسيع قاعدة المانحين لتشمل دولا أخرى.[6]

3 https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/

4 https://www.bnews.ps/ar/node/26877
https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/107914/

5 A campaign to intensify international pressure to secure the release of clearance revenues | WAFA
https://www.wafa.ps/Pages/Details/136269

6 https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/107914/

وفي كانون أول 2025، أكد سلامة أن الأزمة المالية ذات طبيعة سياسية، مشيرًا إلى أن الدعم الخارجي للموازنة العامة غير كافٍ لحلها، وأنه لا بديل عن عائدات المقاصة المحتجزة. وصرح لوسائل الإعلام المحلية قائلًا: "لا يوجد أي أفق لحل قريب في ملف عائدات المقاصة المحتجزة، وعلى الرغم من جهود السلطة الفلسطينية والضغوط الدولية، لم تُحرز أي نتائج حتى الآن ".[7] وإذا استمر هذا الوضع لفترة أطول، فإن السلطة الفلسطينية قد تصل إلى مرحلة تعجز فيها حتى عن دفع رواتب جزئية متأخرة، فضلًا عن الاستمرار في تقديم الخدمات العامة الأساسية.[8]

1-1 تجدد الضغوط المالية الإسرائيلية

في 12 كانون الأول 2025، رفعت شركة فينيكس القابضة (Phoenix Holdings)، إحدى أكبر مجموعات التأمين والخدمات المالية في إسرائيل، دعوى قضائية أمام المحكمة المركزية في القدس ضد السلطة الفلسطينية، مطالبةً بتعويض بقيمة 550 مليون شيكل.[9] وتزعم المجموعة أن السلطة الفلسطينية تتحمل مسؤولية الأضرار الناجمة عن سرقة ما يقارب 6,000 مركبة داخل إسرائيل بين عامي 2018 و2025، ونقلها لاحقًا إلى مناطق خاضعة لولايتها القضائية.

وبحسب الدعوى المرفوعة، تدّعي فينيكس أن السلطة الفلسطينية قد أخلّت بالتزاماتها بموجب اتفاقيات أوسلو، المُدمجة في القانون الإسرائيلي، لا سيما فيما يتعلق بحماية الممتلكات الإسرائيلية. كما تزعم أن السلطة الفلسطينية قد فشلت في منع شبكات متورطة في سرقة المركبات، بل وتواطأت معها في بعض الحالات. وفي موازاة ذلك، قدّمت فينيكس طلبًا لإصدار أمر حجز مؤقت على أموال السلطة الفلسطينية المحتجزة لدى السلطات الإسرائيلية، بهدف ضمان تنفيذ أي حكم قضائي مستقبلي.

وتُعدّ هذه الدعوى القضائية الثانية من نوعها في أقل من عام.[10] ففي وقت سابق من العام 2025، رفعت شركة مينورا ميفتاحيم القابضة (Menora Mivtachim Holdings)، وهي شركة تأمين وتمويل إسرائيلية رئيسية أخرى، دعوى مماثلة ضد السلطة الفلسطينية، مطالبة بتعويض قدره 250 مليون شيكل. كشف سلامة عن رفع 380 دعوى قضائية ضد السلطة الفلسطينية أمام المحاكم الإسرائيلية،[11] محذرا من أنه في حال صدور أحكام لصالح المدعين الإسرائيليين، قد تصل قيمة مطالبات التعويضات المحتملة إلى نحو 20 مليار شيكل. خلال السنوات السابقة، كانت إسرائيل تقتطع مبالغ من عائدات المقاصة بناءً على أحكام صادرة عن المحاكم الإسرائيلية وقرارات وزارة المالية الإسرائيلية. وقد تُشكل هذه الدعاوى القضائية قناة قانونية جديدة لتكثيف الضغط الاقتصادي على السلطة الفلسطينية، بما يسهّل اقتطاع المزيد من عائدات المقاصة.

2- الأداء الاقتصادي للعام 2025 والتنبؤات للعام 2026

نهاية كانون الأول 2025، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية تقديراتهما للحصاد الاقتصادي للعام 2025 وتوقعاتهما لعام 2026.[12] وتشير البيانات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4% في العام 2025 مقارنةً بالعام 2024، مدفوعًا بزيادة قدرها 4.4% في الضفة الغربية، في حين انكمش في قطاع غزة بنحو 8.7%. إلا أن هذا النمو جاء عقب تباطؤ

7 https://www.bnews.ps/ar/node/26632

8 لمعرفة المزيد حول تداعيات الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، يُرجى الاطلاع على عدد كانون أول 2025 من نشرة الاقتصاد الفلسطيني https//:mas.ps/publications.13472/html

9 https://www.calcalist.co.il/local_news/article/sk7w4dfbbl

10 https://www.wasla.news/19269

11 https://www.maannews.net/news/2152352.html

12 PCBS Economic Forecasts 2026
PMA Economic Forecasts 2026

تراكمي حاد، ما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 24% عن مستواه في العام 2023 (13% في الضفة الغربية و84% في قطاع غزة). ويظهر ذلك بوضوح عدم قدرة الاقتصاد على العودة إلى مستويات ما قبل الحرب، واستمرار هشاشة مسار التعافي في ظل الصعوبات والقيود المستمرة.

أما على صعيد الإنتاج خلال العام 2025، فقد سجلت معظم الأنشطة الاقتصادية زيادات طفيفة فقط لا تشكل مؤشرًا على تعاف فعلي، إذ بقيت مستويات الإنتاج أدنى من نظيراتها في العام 2023. لا يزال قطاع البناء أقل بنسبة 41% من مستواه في عام 2023 (29% في الضفة الغربية و99% في قطاع غزة)، والصناعة أقل بنسبة 25% (21% و82% على التوالي)، والخدمات أقل بنسبة 25% (12% و82%)، والزراعة أقل بنسبة 18% (مستقرة في الضفة الغربية، لكنها منخفضة بنسبة 92% في قطاع غزة).

تُبرز هذه الأرقام الهشاشة الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني واعتماده الكبير على قطاعات الخدمات المعرضة للصدمات، في حين لا تُمثل القطاعات الإنتاجية سوى نحو 19% تقريبا من إجمالي الناتج. ونتيجةً لذلك، تبقى آفاق التعافي وخلق فرص العمل محدودة في ظل استمرار القيود المفروضة على الحركة والتجارة، واحتجاز إيرادات المقاصة، وتضاؤل مصادر الدخل الخارجي، وعدم كفاية الدعم الخارجي. وفي قطاع غزة تحديدا، تعكس البيانات انهيار القاعدة الاقتصادية التقليدية وهيمنة أنشطة الخدمات الإغاثية.

أما على صعيد الطلب، فقد تراجع الاستهلاك الكلي بنحو 24% مقارنةً بالعام 2023 (12% في الضفة الغربية و81% في قطاع غزة)، مدفوعا بارتفاع معدلات البطالة وتآكل المداخيل الحقيقية. وبلغ معدل البطالة حوالي 46% في العام 2025، إذ وصل إلى 78% في قطاع غزة و28% في الضفة الغربية، على الرغم من التحسن الطفيف في الضفة الغربية مقارنةً بالعام 2024 (31.4%). ويعكس ذلك حالة الشلل شبه التام للنشاط الاقتصادي في قطاع غزة، في حين يُظهر ضعفا في قدرة اقتصاد الضفة الغربية على توليد فرص عمل جديدة.

واتسع العجز التجاري المزمن في العام 2025 ليصل إلى 5.3 مليار دولار (بأسعار العام 2015)، حيث ارتفعت الواردات المدفوعة بالاستهلاك بنسبة 18% لتصل إلى 7.9 مليار دولار، كما ارتفعت الصادرات بنسبة 20% لتصل إلى 2.9 مليار دولار. ومع ذلك، بقي العجز أدنى من مستواه في العام 2023 بنحو 12% نتيجة تراجع الواردات بقرابة 17% بسبب ضعف القدرة الشرائية، بينما تجاوزت الصادرات مستواها في العام 2023 بنحو 5%. ومع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين، اشتدت الضغوط التضخمية، إذ ارتفع بنحو 11% في العام 2025 مقارنة بالعام 2024، نتيجة الارتفاع الحاد في قطاع غزة (22%)، على الرغم من تسجيل انخفاض طفيف في الضفة الغربية (0.13%).

وبشكل عام، لا تظهر المؤشرات الاقتصادية للعام 2025 أي بوادر تعاف حقيقية، بل يبدو أن الاقتصاد قد استقر عند مستوى منخفض من النشاط الاقتصادي. ويعزى هذا الاستقرار الهش بشكل مباشر إلى انهيار النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، وتراجع الاستثمارات، واستمرار القيود المفروضة على الحركة والتجارة، ما يجعل العام 2025 نقطة انطلاق ضعيفة لتوقعات العام 2026.

1-2 تنبؤات العام 2026

تعتمد تقديرات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على استخدام منهجيات نمذجة مختلفة، مقدمة عدة

سيناريوهات لتوقعات أداء الاقتصاد في العام المقبل. وتشير هذه التقديرات إلى إمكانية نمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تتراوح ما بين 4.1% و4.5% في العام 2026 وفقًا لسيناريو الأساس، الذي يفترض استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة دون تحسن كبير أو تدهور واسع النطاق.[13] ويتوقع أن يكون هذا النمو مدفوعا بارتفاع في إجمالي الاستهلاك يتراوح ما بين 2.7% و3.7%، مع بقاء الاستثمار ضعيفا نتيجة حالة عدم اليقين المستمرة وضيق نطاق التعافي. كما من المتوقع أن ينخفض معدل البطالة انخفاضا طفيفا إلى 43.1%، مقارنةً بـ 45.8% في العام 2025.

وتبرز السيناريوهات البديلة مدى التأثر الشديد لتوقعات العام 2026 بالتطورات السياسية، لا سيما مسار وقف إطلاق النار وجهود إعادة الإعمار، وهو ما ينعكس في تباين تقديرات مجاميع الحسابات القومية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعدم توافقها دائما.

- يفترض **سيناريو التعافي وإعادة الإعمار** مجموعة واسعة من التطورات الإيجابية، تشمل وقف الحرب على قطاع غزة، وبدء عملية إعادة الإعمار بتمويل خارجي، وتخفيف القيود على الحركة والتجارة، والإفراج عن عائدات المقاصة المحتجزة، وزيادة الدعم الخارجي لموازنة السلطة الفلسطينية ومنحها تسهيلات ائتمانية، واستئناف الأنشطة الاقتصادية تدريجيا في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ومن شأن هذه الديناميكيات أن تُحسّن مستويات الإنتاج والاستهلاك والإيرادات العامة. ومع ذلك، تشير إحدى الدراسات المنشورة حديثا عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) إلى أن هذه المكاسب ستبقى مدفوعة بإعادة الإعمار، ولن تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية ما لم تترافق مع استراتيجية تنموية طويلة الأجل.[14]
- يفترض **السيناريو المتشائم** استمرار التدهور السياسي والاقتصادي، نتيجة فشل تنفيذ وقف إطلاق النار، واستمرار العدوان العسكري الإسرائيلي، وتشديد القيود، والاحتجاز الكامل لإيرادات المقاصة، وانخفاض الإيرادات العامة، وتآكل القاعدة الإنتاجية، وانكماش الاستثمار، وتراجع المساعدات الخارجية إلى الحد الأدنى، وتكثيف الضغوط الإسرائيلية على القطاع المصرفي. ومن شأن هذه العوامل مجتمعة أن تؤدي إلى انكماش أعمق وأزمة اقتصادية مطولة خلال العام 2026.

13 المصدر السابق.

14 https://mas.ps/en/publications/12969.html?utm

جدول 2: التنبؤات الاقتصادية لعام 2026 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية

السيناريو	الأساس		التعافي وإعادة الإعمار		المتشائم	
المصدر	الإحصاء	سلطة النقد	الإحصاء	سلطة النقد	الإحصاء	سلطة النقد
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	4.1	4.5	15.0	9.9	4.2-	1.4-
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	1.8	6.7	12.5	7.4	6.3-	5.7-
التغير في إجمالي الاستهلاك (٪)	3.7	2.7	10.6	9.8	2.5-	5.2-
التغير في إجمالي الاستثمار (٪)	-	7.1	-	27.1	-	39.5-
معدل البطالة (٪)	43.1	43.0	41.8	38.0	47.8-	49.0-
التغير في القيمة المضافة للزراعة (٪)	6.4	-	4.8	-	20.2-	-
التغير في القيمة المضافة للبناء (٪)	23.2	-	51.2	-	3.2-	-
التغير في القيمة المضافة للنشاط الصناعي (٪)	6.5	-	3.2	-	8.2-	-
التغير في القيمة المضافة للخدمات (٪)	1.2	-	2.1	-	1.3-	-
التغير في الواردات (٪)	-	10	-	14.6	-	4.5-
التغير في الصادرات (٪)	-	4.0	-	18.6	-	27.4-

3- جهود سلطة النقد الفلسطينية للحفاظ على الاستقرار المالي

في ظل استمرار أزمة فائض الشيكل واقتراب انتهاء صلاحية خطاب الضمان الذي يسمح للبنوك الإسرائيلية بالحفاظ على علاقات مصرفية مراسلة مع البنوك الفلسطينية، والتي مُدِّدت في كانون الأول 2025 لشهرين فقط ينتهيان في 12 شباط 2026، عقدت سلطة النقد الفلسطينية، بالتعاون مع مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، حوارا سياسيا رفيع المستوى في 26 كانون الثاني 2026،[15] ضم 16 سفيرا وممثلي 27 دولة وعددا من المؤسسات المالية الدولية.

وركز النقاش على المخاطر المتصاعدة التي تهدد استقرار النظام المالي الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بأزمة تكدس الشيكل، والغموض الذي يكتنف العلاقات مع البنوك المراسلة، واستمرار إسرائيل في حجب عائدات المقاصة. كما ناقش المشاركون آليات تنسيق الدعم الدولي لضمان استمرارية الخدمات المصرفية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكد محافظ سلطة النقد الفلسطينية، يحيى شنار، أن القطاع المصرفي الفلسطيني حافظ على صموده ومرونته واستقراره برغم التحديات الاستثنائية، مشددا على أن حشد الدعم الدولي لمعالجة أزمة فائض الشيكل وضمان الإفراج عن عائدات المقاصة المحتجزة أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق التعافي الاقتصادي وتمكين القطاع المصرفي من دعم النمو وإعادة الإعمار. كما شدد على ضرورة تمكين سلطة النقد الفلسطينية بشكل كامل من أداء دورها الإشرافي، وتعزيز الرقابة الفعالة، وتقوية آليات مكافحة غسل الأموال لحماية نزاهة ووحدة النظام المالي الفلسطيني والتخفيف من المخاطر المحيطة به.

1-3 قانون الحد من استخدام النقد

في 8 كانون أول 2025، عقدت سلطة النقد الفلسطينية لقاءا حواريا موسعا لمناقشة مسودة قانون الحد من استخدام النقد، الذي طُرح للرأي العام في تشرين أول.[16] وضم اللقاء ممثلين عن الوزارات الحكومية والمؤسسات العامة، وخبراء من القطاع المصرفي، والقطاعات الاقتصادية والمالية والقانونية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني. ووفقًا لسلطة النقد الفلسطينية، تعالج مسودة القانون المخاطر الهيكلية الناجمة عن استخدام النقد في المعاملات الكبيرة، بما في ذلك ثغرات الشفافية، والتهرب الضريبي، وارتفاع تكاليف المناولة، ودوره في تعميق معضلة فائض الشيكل.[17] ويستهدف القانون المعاملات التي تتجاوز 20 ألف شيكل، دون التأثير على الاستخدام اليومي للنقد أو تقييد النشاط الاقتصادي.

وتمحور النقاش حول ثلاث جلسات متتالية تناولت الإطار القانوني ومدى توافق مشروع القانون مع التشريعات القائمة، والآثار الاقتصادية والمالية المتوقعة، وجاهزية البنية التحتية التقنية اللازمة للتنفيذ، وبرنامج التحول الرقمي، مع التركيز على دور المؤسسات العامة والمالية في تطوير منظومة متقدمة للمدفوعات الرقمية.

وسلطت مداخلات المشاركين الضوء على التحديات التي تواجه عملية التنفيذ، وقدمت عدة توصيات رئيسية، أبرزها اعتماد نهج تدرجي للتنفيذ يراعي الاختلافات القطاعية، ومراجعة سقوف المعاملات النقدية بما يتناسب مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية، وتسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. كما شملت التوصيات خفض الرسوم المرتبطة بقنوات الدفع الإلكتروني، وتوفير حلول رقمية ميسورة التكلفة وسهلة الاستخدام، وتعزيز حماية البيانات المالية، والحفاظ على سرية المعلومات المصرفية، وتعزيز جاهزية البنية التحتية الرقمية، وإطلاق برنامج وطني للتوعية والتدريب يستهدف التجار والمواطنين والفئات المهمشة رقميا.

في 18 كانون أول 2025، أعلنت سلطة النقد الفلسطينية استكمال التعديلات الفنية والقانونية على مسودة القانون بعد مراجعة ملاحظات الجمهور ودمجها.[18] كما أعدت سلطة النقد المذكرة الإيضاحية، ومذكرة السياسة التشريعية، وتقييما للاحتياجات التشريعية، وجدولا زمنيا للتنفيذ المرحلي، تمهيدا لرفع الصيغة النهائية إلى مجلس الوزراء. وإضافة إلى ذلك، تعمل سلطة النقد على إعداد خطة إعلامية توعوية شاملة تهدف إلى نشر الثقافة المالية الرقمية وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

2-3 اللجنة الوطنية للشمول المالي

في 22 كانون الأول 2025، أُعيد تشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي، وهي لجنة رفيعة المستوى أُنشئت في العام 2017 للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025، لتضم في عضويتها وزارة شؤون المرأة ووزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.[19] واستنادا إلى خطة التنفيذ الأولى للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018–2025)، ستضع اللجنة خطة عمل تنفيذية جديدة للفترة 2026-2028، تهدف إلى توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل جميع شرائح المجتمع، مع التركيز على النساء والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والفئات ذات الدخل المحدود. كما تتضمن الخطة الجديدة أهدافا تتمثل في دعم الابتكار المالي والتكنولوجي، وتعزيز البنية التحتية للخدمات المالية، وتحسين حماية المستهلك، مع مراعاة خصوصية السياقين الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين.

16 PMA Convenes a Broad-Based Policy Dialogue to Discuss the Draft Law on Reducing Cash Usage | PMA

17 للاطلاع على مزيد من التفاصيل، يُرجى مراجعة عدد تشرين ثاني 2025 من نشرة الاقتصاد الفلسطيني https://mas.ps/publications/13428.html

18 PMA Completes Revisions to the Draft Law on Reducing Cash Usage

19 Reconstitution of the NCFI and Preparation of a New Implementation Plan

وبحسب بيانات سلطة النقد الفلسطينية، بلغ عدد البالغين الذين يمتلكون حسابا مصرفيا واحدا على الأقل في العام 2024 حوالي 50.1%، في حين بلغت نسبة البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل حوالي 10%.[20] ويعكس الازدياد الملحوظ في استخدام الخدمات المالية الرقمية جهود التحول الرقمي التي تقودها سلطة النقد الفلسطينية، إلى جانب التغيرات المتسارعة التي أعقبت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. فقد ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا واحدا على الأقل لدى مزودي خدمات الدفع الرقمي إلى 30% في العام 2024، مقارنةً بـ 21% في العام 2023 و14% في العام 2022. ومع ذلك، لا تزال الفجوة بين الجنسين قائمة. ففي العام 2023، بلغت نسبة النساء البالغات اللاتي يمتلكن حسابا مصرفيا واحدا على الأقل 34%، مقابل 68% من الرجال، فيما امتلكت 12% من النساء حساب دفع إلكتروني مقابل 28% من الرجال.

4- المنصة الوطنية لمواءمة فرص العمل

أواخر العام 2025، أطلقت وزارة العمل الفلسطينية المنصة الوطنية لمواءمة فرص العمل (JobMatch) بالشراكة مع الوكالة البلجيكية للتعاون الدولي (Enable) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.[21] تهدف المنصة إلى تعزيز كفاءة سوق العمل وتسهيل الوصول إلى فرص العمل من خلال مواءمة العرض والطلب، ما يُسهم في خفض معدلات البطالة.

وتعتمد المنصة على الذكاء الاصطناعي، وتسعى إلى إنشاء نظام رقمي شامل لسوق العمل من خلال تجميع الشواغر من حوالي 42,745 مشغلا ومواءمتها مع قاعدة بيانات تضم 554,768 باحثا عن عمل مسجلا، وذلك عبر محرك مطابقة متطور. ولا يقتصر نطاق المنصة على السوق المحلية، بل يشمل أيضا فرص عمل دولية وعن بُعد من خلال اتفاقيات شراكة خارجية.

ومن المتوقع أن تلعب المنصة دورا استراتيجيا في تزويد المؤسسات الحكومية بتحليلات مفصلة حول سوق العمل ومؤشرات قائمة على الأدلة، بما يدعم عملية صنع السياسات وتوجيه برامج التدريب والتوظيف بما يتوافق مع احتياجات السوق.[22] إضافةً إلى ذلك، تدعم المنصة المواءمة الأفقية بين الوظائف والباحثين عن عمل، من خلال مطابقة المؤهلات التعليمية للعاملين مع متطلبات الوظائف، لمعالجة مشكلات مزمنة مثل بطالة الخريجين، وانخفاض الإنتاجية، وفجوة المهارات.

لتعزيز قواعد بياناتها، أقامت وزارة العمل شراكات استراتيجية خلال العام 2025 مع الجامعات الفلسطينية ومؤسسات التدريب المهني في القطاعين العام والخاص، ووقّعت أربع اتفاقيات مع بوابات توظيف رئيسية، ما أتاح تغطية نحو 95% من إعلانات الوظائف في فلسطين، ولا تزال الجهود جارية لإدراج جميع شواغر القطاع العام ضمن المنصة.

4-1 معدلات بطالة قياسية

حتى قبل الحرب الإسرائيلية على غزة، كانت البطالة من أكثر المشاكل الهيكلية المزمنة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. وبحلول أواخر العام 2022، بلغ معدل البطالة في فلسطين حوالي 24.4% (13.1% في الضفة الغربية و45.3% في قطاع غزة)، ما يجعله من بين أعلى المعدلات عالميا.[23] بلغ معدل البطالة العالمي حوالي 5.3%، ونحو 10% في الدول العربية، و9.1% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[24]

20 Financial Inclusion Data and Indicators | PMA
21 https://mol.pna.ps/news/1380
22 https://jobmatch.ps/about-platform
23 https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2658.pdf
24 https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

يعود السبب الرئيسي لهذه البطالة المزمنة إلى الاحتلال الإسرائيلي، وسياساته التقييدية، وسيطرته على الموارد، وإجراءاته القمعية،[25] التي تسببت في تشوهات هيكلية عميقة في الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما إضعاف القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، إلى جانب تبعيته المفرطة للاقتصاد الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، ظلّت القاعدة الإنتاجية محدودة، وأصبح الاقتصاد عاجزا عن استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ومنذ اندلاع الحرب على قطاع غزة، تفاقمت أزمة البطالة بشكلٍ حاد لتصل إلى مستويات غير مسبوقة. فقد أدى الدمار الواسع النطاق في القطاع إلى انهيار الاقتصاد بشكلٍ شبه كامل، واقتصر النشاط الاقتصادي على جهود البقاء والإغاثة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن معدل البطالة بلغ حوالي 78% في العام 2025، مع الإشارة إلى الصعوبات البالغة التي تعترض إجراء مسوحات منتظمة للقوى العاملة في ظل هذه الظروف الكارثية.[26]

كما تدهورت الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية بشكل ملحوظ. فقد تسببت العمليات العسكرية الإسرائيلية، لا سيما في المحافظات الشمالية، في أضرار جسيمة في البنية التحتية والممتلكات الخاصة.[27] وأدت مئات نقاط التفتيش والحواجز والبوابات إلى تقييد حركة الأفراد والبضائع بشكل كبير، ما أسفر عن خسائر يومية تُقدر بملايين الشواكل، وشلل جزئي في أنشطة التجارة والخدمات بين المحافظات.[28] كذلك، ومع بدء الحرب، فرضت الحكومة الإسرائيلية حظرا شبه كامل على دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي. وقد أدى ذلك، إلى جانب تداعيات الحرب، إلى خسارة 203,300 وظيفة بشكل مفاجئ في الضفة الغربية (بين الربع الثالث والربع الرابع من العام 2023)، وانخفاض حاد في دخل العمالة من إسرائيل، وانكماش مباشر في الاستهلاك المحلي، ما زاد من حدة المنافسة على فرص العمل المحلية الشحيحة أصلا. وتفاقمت هذه الضغوط بفعل زيادة الاقتطاعات من تحويلات المقاصة، ثم احتجازها بالكامل لاحقا، الأمر الذي قوض قدرة السلطة الفلسطينية، المحدودة أصلا، على تقديم الدعم العاجل للأسر المتضررة والحفاظ على استمرارية الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.[29]

وفي ظل هذه الظروف، ومع اقتصاد كان هشا بالفعل قبل الحرب، تضاءلت قدرة سوق العمل المحلي على استيعاب العاطلين عن العمل، ما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة وتفاقم الفقر. وبحلول الربع الثالث من العام 2025، ظل عدد العاملين من الضفة الغربية أقل بمقدار 137.1 ألف عامل مقارنةً بالربع الثالث من العام 2023، بما في ذلك 127.7 ألف وظيفة كانت سابقًا في إسرائيل والمستوطنات، و9.4 آلاف وظيفة في سوق العمل المحلي في الضفة الغربية. وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من التحسن الطفيف في معدلات البطالة في الضفة الغربية منذ بدء الحرب، إلا أن البطالة لا تزال عند مستويات قياسية (انظر الشكل 1). ومع عجز معظم العمال السابقين في إسرائيل عن تأمين فرص عمل بديلة محليا، وضعف فرص عودتهم في ظل سياسة إسرائيل الرامية إلى تقليل الاعتماد على العمالة الفلسطينية، تستمر الأوضاع الاقتصادية لهذه الأسر في التدهور.[30]

25 https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2017d1_en.pdf

26 نظرا للدمار الواسع النطاق الذي سببه العدوان الإسرائيلي، لم تعد مؤشرات القوى العاملة القياسية تعكس بشكل كافٍ واقع سوق العمل في قطاع غزة.

27 https://mas.ps/publications/12838.html

28 https://mas.ps/news/12336.html

29 https://mas.ps/publications/13472.html

30 https://gisha.org/UserFiles/File/Back_to_work_report_ENG.pdf

الشكل 1: عدد عمال الضفة الغربية (ألف عامل) بحسب مكان العمل ومعدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية، الربع الأول 2023- الربع الثالث 2025

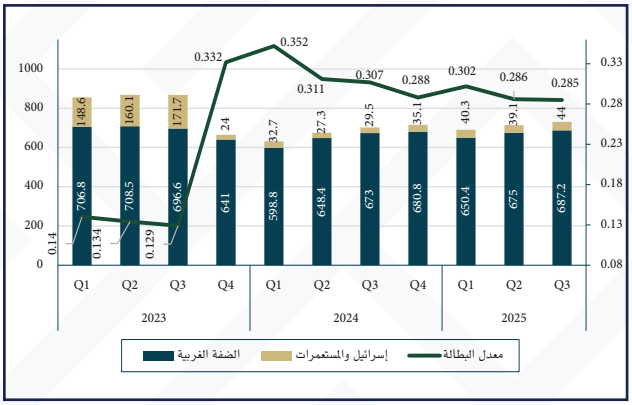

5- حركة التداول في كانون الأول 2025

ارتفع مؤشر القدس بنحو 3.6% في كانون الأول 2025، ليغلق عند 619.7 نقطة في آخر يوم تداول من الشهر.[31] وشهد نشاط التداول زيادة ملحوظة، حيث تم تداول 31.5 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 117.5 مليون دولار، محققا ارتفاعا بنحو 464% و803% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة مقارنةً بشهر تشرين الثاني. وكان نحو نصف إجمالي قيمة التداول مدفوعًا بصفقة واحدة، باعت بموجبها شركة باديكو القابضة(PADICO) حصتها في شركة فلسطين للاستثمار الصناعي (PIIC) مقابل حوالي 56 مليون دولار.[32] وحتى بعد استبعاد هذه الصفقة، سجلت بورصة فلسطين زيادة ملحوظة في نشاط التداول خلال شهر كانون الأول.

وعلى الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية في العام 2025، ارتفع مؤشر القدس بنسبة 24.3% مقارنةً بمستواه في نهاية العام 2024، معوضًا بذلك معظم الخسائر التي تكبدها منذ بدء الحرب على غزة. وشهدت أنشطة التداول نموا خلال العام، حيث تم تداول 209.8 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 383.2 مليون دولار، بزيادة قدرها 109% في عدد الأسهم و133% في قيمتها على أساس سنوي. كما ارتفعت القيمة السوقية بمقدار 862.8 مليون دولار لتصل إلى 4.9 مليار دولار، مسجلة ارتفاعا سنويا قدره 21.1%.

وخلال العام 2025، سجلت بورصة فلسطين أربعة إصدارات جديدة للأسهم بلغ حجمها حوالي 44.2 مليون سهم، بقيمة إجمالية تقارب 51.7 مليون دولار أمريكي.[33] وشملت هذه الإصدارات اكتتابا ثانويا عاما بقيمة 30 مليون دولار أمريكي نفذته الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (آيبك)، واكتتابا ثانويا عاما بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي نفذه البنك الإسلامي الفلسطيني، إضافة إلى اكتتابين خاصين نفذهما بنك فلسطين غطيا حوالي 8.2 مليون سهم، بقيمة تقارب 12.7 مليون دولار أمريكي، شاملة علاوة الإصدار.

6- أحدث إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

6-1 التقييم العاجل لقدرات بلديات قطاع غزة - تحديث الحالة: تشرين ثاني 2025

في 28 كانون الثاني 2026، عقد معهد "ماس" ورشة عمل لعرض نتائج دراسته حول التقييم العاجل لقدرات بلديات قطاع غزة والأضرار الناجمة عن الحرب في جميع بلديات القطاع البالغ عددها 25 بلدية.[34] يعرض التقييم لمحة موجزة حول الأوضاع التشغيلية للبلديات، والاحتياجات العاجلة، وتكاليف التعافي، بهدف توجيه التدخلات الفورية لإنقاذ الأرواح، وإرشاد جهود وضع خطط تعافي واقعية تقودها البلديات.[35]

31 https://www.pex.ps/bulletins
32 PADICO Sells its Share in PIIC | PADICO
33 https://www.pex.ps/ar/news/news-23-2/
34 Rapid Capacity Assessment of Gaza Strip's Municipalities | MAS
35 Status Update- Nov 2025: Rapid Capacity Assessment of Gaza Strip's Municipalities | MAS

ويشير التقييم إلى انهيار شبه كامل في منظومة حوكمة البلديات. فالدمار المادي كارثي، إذ تقدر تكلفة إعادة الإعمار في 18 قطاعا خدميا حيويا بنحو 4.12 مليارات دولار أمريكي. وقد دمرت البنية التحتية الأساسية على نطاق واسع، حيث تضرر أو دُمر 9,627 كيلومترا من الطرق وأكثر من 3,400 كيلومترا من شبكات المياه والصرف الصحي، كما دمرت أكثر من 90% من المباني والمرافق العامة التابعة للبلديات. كذلك كانت خسائر رأس المال البشري فادحة، إذ انخفض عدد موظفي البلديات بنحو 42%، مع انتشار الإصابات بينهم، فيما يعمل الموظفون المتبقون في الغالب دون رواتب أو معدات أو أماكن عمل صالحة للاستخدام. ومن الناحية المالية، فقدت البلديات جميع إيراداتها تقريبًا، إذ تقدر الخسائر بنحو 162.75 مليون دولار أمريكي، ما أدى فعليًا إلى إلغاء الموازنات التشغيلية. وفي ظل هذا الفراغ، برزت اللجان المحلية كمقدمي خدمات تطوعية أساسية، وإن كان ذلك من دون تنسيق مستدام أو دعم مؤسسي. ويوصي التقرير بمسار تعافي مرحلي ومتدرج، يشمل استئنافا فوريا للخدمات البلدية الأساسية على المدى القريب، وإعادة تأهيل البنية التحتية والقدرات المؤسسية على المدى المتوسط، وإعادة إعمار مستدامة تتمحور حول أنظمة حضرية مستدامة وانتعاش اجتماعي واقتصادي على المدى الطويل. كما يؤكد التقرير أن التعافي سيكتب له الفشل إذا لم تستعِد البلديات الحد الأدنى من قدرتها على التخطيط والتنفيذ، وأن البلديات يجب أن تقود عملية إعادة الإعمار، بحيث تكون العملية متجذرة في المجتمع، ومرتكزة على المؤسسات الوطنية، مع إعادة بناء الحوكمة جنباً إلى جنب مع البنية التحتية المادية.

2-6 التمكين الاقتصادي للنساء في القطاع الخاص: التمثيل والمشاركة النسوية في مواقع صنع القرار كأداة ضرورية

نشر معهد "ماس" مؤخرا دراسة شاملة أعدها لصالح جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، في إطار جهود الجمعية لتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة على مستوى النوع الاجتماعي في فلسطين.[36] وتتناول الدراسة التمكين الاقتصادي للنساء، مع التركيز على مشاركتهن في سوق العمل، والعمل غير الرسمي، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتمثيلهن في مواقع صنع القرار، وريادة الأعمال النسائية، والعنف الاقتصادي. وبالاستناد إلى نتائج الدراسة، أعد معهد "ماس" أربع أوراق سياساتية تتناول المحاور الرئيسية للدراسة وتقدم توصيات سياساتية محددة بشأنها.

تكشف الورقة السياساتية الأولى عن ضعف كبير في تمثيل النساء في الغرف التجارية والصناعية الفلسطينية، حيث لا تتجاوز نسبة النساء العضوات 4% بينما تمثل النساء أقل من 1.8% في مجالس الإدارة.[37] وتعزو الدراسة ذلك إلى ضعف جودة الخدمات المقدمة واستدامتها، إلى جانب الضغوط الاجتماعية والسياسية الحزبية، والاشتراطات المالية المرتفعة للعضوية، والبالغة 1,000 دينار سنوياً. وتوصي الورقة بتقديم حوافز تشجيعية، وإجراء إصلاحات قانونية، بما في ذلك اعتماد نظام كوتا نسائية بنسبة 40% في مجالس الإدارة، إلى جانب إطلاق حملات توعوية لزيادة مشاركة النساء الاقتصادية والقيادية.

أما الورقة الثانية فتركز على استبعاد النساء من مواقع صنع القرار على مستوى منشآت القطاع الخاص، بالرغم من وجود أطر قانونية داعمة للمساواة.[38] كما

36 https://mas.ps/publications/13447.html
37 https://mas.ps/publications/13431.html
38 https://mas.ps/publications/13433.html

تتناول الورقة تحديات بنيوية، أبرزها الثقافة الأبوية، والعنف الاقتصادي، إلى جانب ظاهرة "السقف الزجاجي "، وتدعو إلى حملات توعية موجهة، ولا سيما للرجال، وبناء القدرات القيادية للنساء، وإجراء إصلاحات تنظيمية شاملة تراعي النوع الاجتماعي، إلى جانب اعتماد أطر قانونية ملزمة، مثل تحديد كوتا بنسبة 40% لتمثيل النساء في مجالس الإدارة، وتوفير التدريب، والخدمات الاستشارية، وتعزيز التمثيل الجماعي للنساء في القطاع الخاص.

وتتناول الورقة الثالثة آليات مواجهة العنف الاقتصادي المؤسسي في القطاع الخاص، مشيرة إلى أنه في حين أن 66.3% من النساء العاملات يعملن في القطاع الخاص، فإن 25% منهن فقط لديهن عقود عمل رسمية.[39] وبحسب نتائج الورقة، تلجأ العديد من النساء إلى العمل غير المنظم لما يوفره من مرونة، إلا أن هذا النمط من العمل غالبا ما يعرضهن للاستغلال، وغياب الأمان الوظيفي، وانتقاص الحقوق. كما يسهم تهميش النساء وإقصائهن عن مواقع صنع القرار، واحتكارها من قبل الرجال في إضعاف السياسات الداخلية الداعمة للمساواة. وتوصي الورقة بضرورة إعادة توزيع أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر، من خلال تطبيق قانون التعليم الجديد لإنشاء حضانات عامة أو تقديم حوافز مالية للقطاع الخاص والمنظمات الأهلية لتوفير هذه الخدمات. كما تدعو إلى تعزيز الرقابة وحماية حقوق النساء العاملات عبر تصميم برامج تدريبية لرفع وعي الرجال بأهمية عمل النساء ومشاركتهن الاقتصادية.

وأخيرا، تتناول الورقة الرابعة واقع ريادة الأعمال النسائية، مسلطة الضوء على ضعف مشاركة النساء في ريادة الأعمال في فلسطين، إذ لا تتجاوز نسبتهن 11.6% من المشاريع الجديدة، مع تركز غالبية مشاريعهن في القطاع غير المنظم.[40] وتحث الورقة وزارة الاقتصاد الوطني على العمل على تنظيم القطاع غير المنظم ودعم المشاريع التي تقودها نساء من خلال تبسيط إجراءات التسجيل، وتقديم حزم تحفيزية، وخدمات مخصصة للنساء، وتعزيز الثقافة المالية في صفوفهن. كما تدعو القطاع الخاص إلى تبني سياسات تمويل مرنة تراعي النوع الاجتماعي، وتوسيع مشاركة النساء في المناصب القيادية، وتسهيل وصولهن إلى قروض تطويرية، وبناء شراكات مع المؤسسات النسوية لتعزيز الشمول المالي.

39 https://mas.ps/publications/13435.html

40 https://mas.ps/publications/13437.html

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الثالث 2025

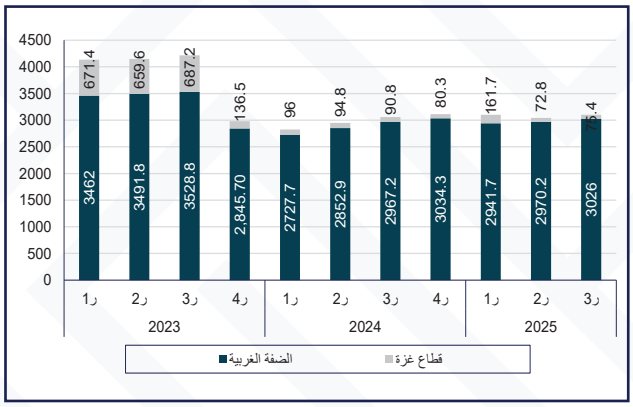

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري
والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)
في فلسطين، أيلول 2023 تشرين ثاني 2025

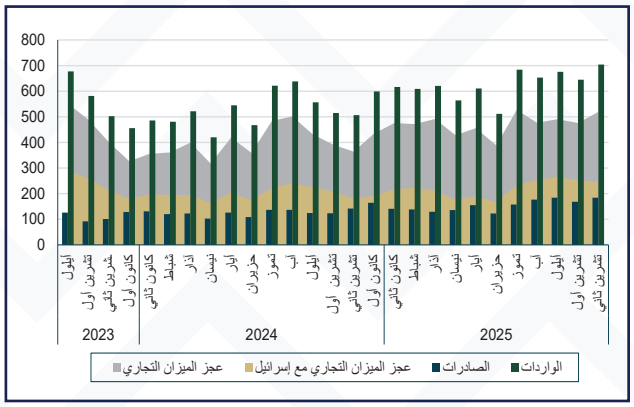

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الثالث 2025

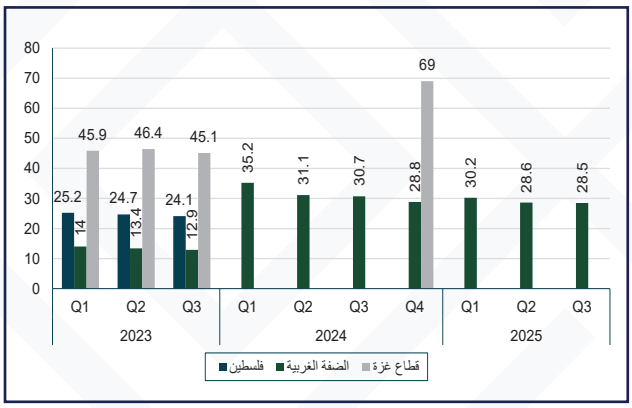

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري لدورة الأعمال
أيلول 2023 -تشرين أول 2025

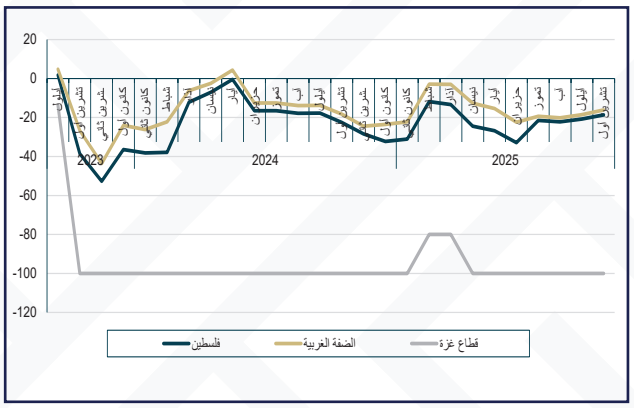

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - كانون الأول 2025

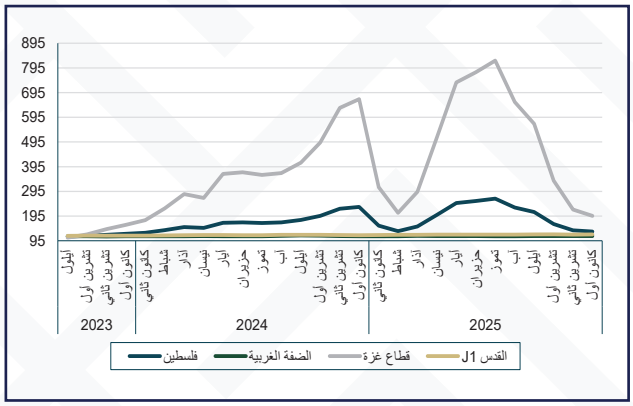

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - تشرين ثاني 2025